إدارة
التواصل

صنـــــــدوق النقـــــــد الدولـــــــي

بيان صحفي رقم 13/244
للنشر الفوري
٣ يوليو ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي يرأسه السيد كريستوف ديونقالد بزيارة القدس الشرقية ورام الله في الفترة من ٢٤ يونيو إلى ٢ يوليو ٢٠١٣ لتقييم التطورات الاقتصادية الأخيرة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. واجتمعت البعثة مع السيد رامي الحمد الله رئيس الوزراء، والسيد محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء، والسيد شكري بشارة وزير المالية، والسيد المحافظ جهاد الوزير وعدد آخر من المسؤولين الفلسطينيين. وفي ختام الزيارة، أصدر السيد ديونقالد رئيس بعثة الضفة الغربية وغزة، البيان التالي:

"لا يزال القطاع العام مسيطرا على الاقتصاد الفلسطيني، بينما استمرار القيود والعقبات التي تضعها إسرائيل أمام الحركة الداخلية والصادرات والواردات في الضفة الغربية، وكذلك إغلاق كل معابر غزة تقريبا يثبطان نشاط القطاع الخاص. وفي ظل هذه الأوضاع، تشير التوقعات إلى استمرار تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣، وبلوغه ٤,٥%، ووصول التضخم إلى معدل متواضع يبلغ حوالي ٢,٥%. ونظرا لضعف النمو، تشير التوقعات إلى تحقيق تقدم محدود في تخفيض معدل البطالة الذي يبلغ ٢٤% في الوقت الحاضر. وبرغم هذه الظروف، يبدو الجهاز المصرفي في حالة جيدة.

"ولا تزال الموارد المالية للسلطة الفلسطينية هشة. وبينما اتخذت السلطة تدابير للحد من نمو فاتورة الأجور، أدى كل من الإنفاق المفرط على دعم الطاقة، وعدم سداد فواتير الكهرباء، ونقص الإيرادات إلى موازنة المدخرات وتجاوزها. ونتوقع وصول العجز الكلي قبل المنح إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣. وحتى في حالة وفاء الجهات المانحة بالالتزامات التي تعهدت بها لعام ٢٠١٣ على نحو تام، ستظل هناك فجوة تمويلية كبيرة. ومن المرجح أن تتم تغطية هذه الفجوة بزيادة تراكم المتأخرات والاقتراض من البنوك المحلية الذي بلغ الحدود الاحترازية بالفعل.

"وإلى جانب هذه الضغوط في المدى القريب، نحن لا نزال نشعر بالقلق بشأن استمرارية الموارد المالية للسلطة الفلسطينية على المدى المتوسط. ودرجت السلطة الفلسطينية على تغطية معدلات عجز كبيرة في المالية العامة بتمويلها جزئيا من معونة المانحين. وعلى مدى سنوات طويلة، تجاوزت معدلات هذا العجز المعونة المتوافرة من المانحين، مما أدى إلى لجوء السلطة الفلسطينية في تغطية نفقاتها إلى مصادر تمويل تُحْدِث تشوهات، مثل المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص. وفي نفس الوقت، يركز الإنفاق العام تركيزا كبيرا على الأجور ومعاشات التقاعد والتحويلات، بدلا من التوجه إلى الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة الذي يمثل احتياجاً ملحاً، مما يخلف معوقات أمام تنمية القطاع الخاص.

"ولا بد من تخفيض العجز وإعادة توجيه نفقات السلطة الفلسطينية من الاستهلاك إلى الاستثمار لدعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي اتخاذ إجراء رئيسي بتخفيض فاتورة الأجور المرتفعة على نحو تدريجي عن طريق تجميد التعيينات والأجور، وكذلك ترشيد بدلات العاملين في القطاع العام من أصحاب الدخل المرتفع، ثم إجراء إصلاح شامل لنظامي الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد. ومن شأن توسيع نطاق "برنامج التحويلات النقدية" الموجه بدقة لمستحقيه أن يساعد على تخفيف التأثير الذي يقع على فئات السكان الأشد ضعفا. وينبغي أن تواصل السلطات تحسين الإدارة المالية العامة لكي تتجنب تراكم متأخرات جديدة وتعزز إدارة النقدية. وعلى جانب الإيرادات، يمكن تركيز الجهود على الحد من الإعفاءات الضريبية وتحسين مستوى الامتثال الضريبي.

"إن السلطة الفلسطينية في حاجة إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي والتعاون من جانب إسرائيل، مع الاسترشاد بالهدف المشترك وهو زيادة حيوية وقوة الاقتصاد الفلسطيني. وبالفعل، لا بديل عن تخفيف واسع النطاق للقيود الإسرائيلية المفروضة حتى يتسنى إزالة القيود التي تكبل القطاع الخاص، ومن ثم إعطاء دفعة للنمو وزيادة فرص العمل. وفي نفس الوقت، يتعين أن يدعم مجتمع المانحين عملية التحول نحو موارد عامة قابلة للاستمرار مع زيادة المعونة بناء على التزامات متعددة السنوات."

للاطلاع على معلومات حول عمل صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة، يُرجى مراجعة الرابط الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/country/wbg/rr/ara/index.htm.